الأمم المتحدة

A/67/353

الجمعية العامة

Distr.: General
31 August 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

طرائق عملية متابعة تمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٥/٦٥، عناصر لتقييم الطرائق القائمة لعملية متابعة تمويل التنمية، ويمكّن على هذا الأساس من بحث خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة لتعزيز العملية. ويتضمن التقرير عرضا موجزا للولايات الحكومية الدولية الرئيسية بشأن عملية متابعة تمويل التنمية ويبين تطور الطرائق المؤسسية للعملية بجانب طرائق العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. ويبحث التقرير بصورة مفصلة ثلاثة خيارات لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، ألا وهي (أ) استمرار التطور المتزايد للطرائق القائمة؛ (ب) وإنشاء هيئة حكومية دولية جديدة؛ (ج) وكفالة التنسيق والتماسك مع العملية الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير عددا من الاستنتاجات التي قد تود الدول الأعضاء أن تنظر فيها.

* A/67/150.

12-49933 (A) 011012 011012

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في القرار ٦٥/١٤٥، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير الجهود المبذولة بالفعل لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية وأقرت بضرروة استعراض طرائق عملية متابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم في آب/أغسطس ٢٠١٢ تقريرا يتضمن عناصر لتقييم الطرائق القائمة لعملية متابعة تمويل التنمية، وأن يبحث، على ذلك الأساس، في خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة لتعزيز العملية، آخذا في الحسبان آراء ومقترحات الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية وضرورة كفالة اتساق عمليات الأمم المتحدة في ميدان تمويل التنمية. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا – معلومات أساسية

٢ – قدمت الوثائق الختامية للمؤتمرين الدوليين البارزين بشأن تمويل التنمية، المعقودين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، الولايات الرئيسية للإطار الموضوعي والمؤسسي لعملية متابعة تمويل التنمية. وقد أسفر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، عن اعتماد توافق آراء مونتيري[(١)]. ويتضمن توافق الآراء ستة مجالات مواضيعية عن ''الإجراءات الرئيسية'' لتمويل التنمية، ألا وهي: (أ) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ (ب) وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى؛ (ج) والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية؛ (د) وزيادة التعاون المالي والتقني لأغراض التنمية؛ (هـ) والديون الخارجية؛ (و) ومعالجة المسائل المنظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية. ويتضمن الفصل الأخير، المعنون ''المثابرة في العمل''، التزام الزعماء في العالم بأن يظلوا منخرطين تماما، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، في تأمين المتابعة السلمية لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في مونتيري وفي مواصلة بناء جسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية، في إطار جدول الأعمال الشامل للمؤتمر[(٢)].

٣ – وفي ذلك الفصل الختامي لتوافق آراء مونتيري، هناك معايير عامة وطرائق محددة لمتابعة المؤتمر. وقد عهد إلى الأمم المتحدة بأداء الدور الرئيسي في عملية المتابعة، بالاشتراك مع جميع الجهات المعنية وبالتعاون معها. وعلى النقيض من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦٨.

عقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، لم ينشئ مؤتمر مونتيري آلية حكومية دولية جديدة؛ بل تقرر في ذلك المؤتمر تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن الهيئات الحكومية الدولية/مجالس إدارة الجهات المعنية المؤسسية الأخرى والاستفادة منها على نحو أكمل، لأغراض متابعة المؤتمر وتنسيقه. وفي هذا السياق، حددت مجموعة من العناصر المترابطة المتصلة بما يلي: (أ) التفاعلات بين ممثلي المجلس ومديري المجلس التنفيذي لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ممثلي الهيئة الحكومية الدولية الملائمة في منظمة التجارة العالمية؛ (ب) واجتماع المجلس السنوي في الربيع مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛ (ج) الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يجرى كل سنتين حول تمويل التنمية والقضايا ذات الصلة؛ (د) والطرائق التي تمكن من مشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص[٣]. ودعت الوثيقة أيضا إلى عقد اجتماع ومتابعة دولي لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٤].

٤ - وقد عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. واعتمد المؤتمر إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي أقرته الجمعية العامة بعد ذلك في قرارها ٢٣٩/٦٣. وفي هذا الإعلان، أعيد تأكيد الالتزامات السابقة وطرحت تعهدات جديدة في إطار المجالات المواضيعية الستة لتوافق آراء مونتيري، وأضيف فرع جديد عن ''التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأخرى''. وفيما يتعلق بعملية المتابعة، تضمنت الوثيقة الختامية أربع رسائل رئيسية تسلم بما يلي: (أ) الحاجة إلى تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ (ب) والحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية؛ (ج) والقرار بعقد مؤتمر للأمم المتحدة على أرفع مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛ (د) والقرار بالنظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر بشأن متابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣ (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، الفقرات ٧٩ و ٨٨-٩٠).

٥ - وعقد مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأوردت الوثيقة الختامية، التي

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٦٩.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٧٣.

أقرت في المؤتمر وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٠٣/٦٣، توافقا عالميا في الآراء حول أسباب الأزمة وآثارها وسبل التصدي لها؛ ورتبت أولويات الإجراءات الفورية الحاسمة والمنسقة؛ وحددت دورا واضحا للأمم المتحدة. وفي الفرع المعنون ''سبل المضي قدما''، عهد إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بطائفة من المهام لمتابعة نتائج المؤتمر. ودعيت الجمعية العامة، بوجه خاص، إلى إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية. وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جملة أمور، تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن (أ) الاضطلاع بعملية حكومية دولية معززة تتسم بمزيد من الفعالية ويشارك فيها جميع الأطراف بهدف متابعة التمويل الموجه إلى التنمية؛ (ب) إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية (قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، الفقرات ٥٤ و ٥٦ (ب) و (هـ)).

ثالثا – السمات البارزة للطرائق المؤسسية القائمة

٦ – تتمثل إحدى السمات المميزة لعملية تمويل التنمية في طابعها الشامل. وتعد المشاركة النشطة لطائفة عريضة من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص عاملا رئيسيا. ولمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية دور خاص تؤديه بوصفها الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية. وتتجاوز طرائق اشتراكها في العملية، سواء على المستوى الحكومي الدولي أو على مستوى الموظفين، الممارسة العادية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ألف – الجمعية العامة

الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

٧ – قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٠/٥٧، إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة ليكون الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، لكي يصبح محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة لمؤتمر التنمية، لكي يصبح محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة لمؤتمر مونتيري والقضايا المتصلة به. وأكدت الجمعية أن الحوار الرفيع المستوى حريّ بأن يسهم في تعزيز التساوق بين سياسات المنظمات الإنمائية والمالية والنقدية والتجارية في إطار جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة ونظام اقتصادي عالمي عادل. وقررت الجمعية أيضا أن يعقد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين على المستوى الوزاري.

٨ - وحتى الآن، عقدت الجمعة العامة حوارات رفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في الأعوامل ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكان الموضوع العام للحوارات الرفيعة المستوى في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ''اتفاق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''. وعقب مؤتمر الدوحة الاستعراضي لعام ٢٠٠٨، أعيدت صياغة موضوع الحوار الرفيع المستوى في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لتصبح ''توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''. وشمل المشاركون في تلك الاجتماعات وزراء ونواب للوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى، فضلا عن كبار الممثلين من الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ومنظمات دولية أخرى ومراقبين من جهات معنية غير مؤسسية (المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية).

٩ - وتضمن أشكال الحوارات الرفيعة المستوى مزيجا من الاجتماعات العامة واجتماعات المائدة المستديرة التفاعلية بين أصحاب المصلحة المتعددين والحوار التفاعلي غير الرسمي. وعملا بطرائق عمل مونتيري، دُعي رؤساء مؤسسات بريتوون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إلقاء كلمات في الجلسة العامة الافتتاحية، عقب إلقاء بيان كل من رئيس الجمعية العامة والأمين العام. ودُعي مسؤولون آخرون من الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية إلى المشاركة في رئاسة اجتماعات الموائد المستديرة. وقد سبق أيضا إجراء الحوارات الرفيعة المستوى للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ عقد جلسات استماع غير رسمية لممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.

١٠ - وقد اتبعت المواضيع الفنية للموائد المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين، بصورة وثيقة، عناوين فصول توافق الآراء وإعلان الدوحة. على أنه كانت هناك بعض أوجه التباين. وعلى سبيل المثال، فإن مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة في الحوار الرفيع المستوى الأول في عام ٢٠٠٩ كانت ''الأبعاد الإقليمية لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، و ''العلاقة بين التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإنجاز أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة''. وقد بذلت مؤخرا الجهود للإقلال من عدد الموائد المستديرة ولجعلها تركز على المسائل المواضيعية في جدول أعمال تمويل التنمية. ومن هنا، فإن مناقشات الموائد المستديرة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ركزت على ما يلي: (أ) إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية؛ (ب) وأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة والدين الخارجي والتجارة

الدولية؛ (ج) ودور التعاون المالي والتقني، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في تفعيل أنشطة تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية.

١١ - وقد اتخذ كل حوار رفيع المستوى طابع حوار تفاعلي غير رسمي، وتألف من مناقشة للسياسة العامة شارك فيها جميع أصحاب المصلحة في عملية تمويل التنمية. وفي عام ٢٠٠٣، كان عنوان الحوار التفاعلي غير الرسمي ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''. ومنذ عام ٢٠٠٥، ركزت المناقشات على العلاقة بين تمويل التنمية وإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت نتيجة كل حوار رفيع المستوى موجزا من رئيس الجمعية العامة يصدر بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية.

اللجنة الثانية

١٢ - عقب انعقاد مؤتمر مونتيري، نظرت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في جدول أعمال منفصل بشأن تمويل التنمية، عنوانه (منذ عام ٢٠٠٩) ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''. وفضلا عن ذلك، فقد أدرجت مواضيع مختلفة من جدول أعمال تمويل التنمية، من قبيل التجارة الدولية والتنمية، والنظام المالي الدولي والتنمية، والقدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، في بند جدول الأعمال المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

١٣ - وفي السنوات الأخيرة، عقدت اللجنة الثانية، كجزء من مداولاتها بشأن هذا البند في جدول أعمال تمويل التنمية، حلقات نقاش حول مواضيع ذات صلة بتمويل التنمية، مثل أثر الأزمة المالية في العمالة، والهجرة، والتجارة، والديون (٢٠٠٩)، وتنشيط النظام المالي الدولي (٢٠٠٩)، ودور مساءلة الجهات المانحة في زيادة التعاون المالي والتقني الدوليين لأغراض التنمية (٢٠١١). ونتيجة لذلك، فإن قرار الجمعية العامة السنوي القائم على أساس توافق الآراء بشأن تمويل التنمية (قرارات الجمعية العامة ٦٠/١٨٨، و ٦١/١٩١، و ٦٢/١٨٧، و ٦٣/٢٣٩، و ٦٤/١٩٤، و ٦٥/١٤٥، و ٦٦/١٩١) يتضمن عادة عنصرا موضوعيا قويا. بيد أن هذه القرارات تضمنت أيضا أحكاما ترمي إلى تعزيز البعد المؤسسي لعملية تمويل التنمية.

١٤ - ولقد أولت الجمعية العامة في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا إلى مسألة التمويل المتبكر للتمنية. وعقب اجتماع غير رسمي بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية عقد في عام ٢٠١٠، عقدت الجمعية العامة في عام ٢٠١١ اجتماعا منفصلا للجنة الثانية ركز على الآليات المبتكرة لتمويل التنمية، في إطار بند تمويل التنمية في جدول الأعمال.

باء – المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٥ – دعا مؤتمر مونتيري إلى أن يعهد للاجتماع الذي سيعقد في فصل الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز بأداء دور خاص في الحفاظ على زخم عملية تنفيذ نتائج المؤتمر. وعملا بالفقرتين ٦٩ (أ) و (ب) من توافق آراء مونتيري، ينبغي أن يتضمن الاجتماع جزءا حكوميا دوليا، بمشاركة ممثلين عن منظمة التجارة العالمية، لبحث جدول أعمال يتم الاتفاق عليه بين المنظمات المشاركة، فضلا عن إجراء حوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قرر، في قراره ٤٧/٢٠٠٣، دعوة ممثلي مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد إلى الاشتراك في تلك الاجتماعات مستقبلا.

١٦ – وقد وضع توافق آراء مونتيري مسائل الاتساق والتنسيق والتعاون المتعلقة بمتابعة نتائج المؤتمر في صدارة اهتمامات الاجتماع السنوي الذي سيعقد في فصل الربيع. وتضمنت الأعمال التحضيرية للاجتماع إجراء مشاورات مكثفة داخل المجلس ومكتبه مع مديرين تنفيذيين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأعضاء في مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد ومجلس إدارة منظمة التجارة العالمية، وكذلك مع إدارة المؤسسات المشاركة. وكان الغرض من هذه المشاورات هو مناقشة المحور الموضوعي والشكل العام المناسب والطرائق المبتكرة التي تكفل مشاركة رفيعة المستوى في الاجتماع وتعظيم أثره. وينتج عن كل اجتماع صدور موجز عن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة والمجلس. وخلال الأعوام القليلة الماضية، كان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدعى للمشاركة في اجتماعات لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعرض نتائج الاجتماع وأنشطة المجلس ذات الصلة.

١٧ – وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، كان الاجتماع مناسبة تعقد لمدة يوم واحد في شهر نيسان/أبريل مباشرة عقب الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز، وتشمل جلسة عامة صباحية وأخرى مسائية ومجموعة من اجتماعات المائدة المستديرة الموازية لأصحاب المصالح المتعددين. وكان الموضوع الرئيسي يركز عامة على مسائل الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري والنتائج ذات الصلة. وكانت مواضيع اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصالح المتعددين مستمدة بدرجة كبيرة من مسائل واردة في توافق آراء مونتيري، فضلا عن التحديات الجديدة والمسائل الناشئة، من

قبيل دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل (٢٠٠٦ و ٢٠٠٨)، وفعالية المعونة والتمويل الابتكاري (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) وتمويل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وفي عملية ابتكارية أخرى، تناول الاجتماع العام لعام ٢٠٠٩ مناقشتين مواضيعيتين جامعتين بشأن: (أ) معالجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية بما فيها المسائل المتعلقة بالبنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة العالمية؛ و (ب) تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة للاضطلاع بمتابعة عملية تمويل التنمية. وسبق اجتماعات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ جلسات غير رسمية لممثلي منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

١٨ - واستجابة للفقرة ٨٩ من إعلان الدوحة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٠/٢٠٠٩، الجمعية العامة بمجموعة من الطرائق لتعزيز العملية الحكومية الدولية الرامية إلى متابعة تمويل التنمية وجعلها أكثر فعالية. وصدرت توصية، بصفة خاصة، بأن تصل مدة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية والتجارية الدولية إلى يومين وأن يتحدد توقيت انعقاده قبل خمسة أسابيع على الأقل من اجتماعات مؤسسات بريتون وودز في الربيع، كيما تلبي احتياجات جميع الأطراف وتؤدي إلى مشاركة رفيعة المستوى.

١٩ - وشدد المجلس، في قراره ٣١/٢٠١٢، على الحاجة إلى مواصلة تحسين الحوار بين الدول الأعضاء وممثلي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد خلال الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس. وطلب، في هذا الصدد، إلى رئيس المجلس أن يواصل بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء التعاون والتحاور بشكل وثيق مع المنظمات والجهات المعنية، بشأن جميع عناصر التحضير للاجتماع الرفيع المستوى، وبخاصة موعد عقد الاجتماع وجدول أعماله في العام التالي، سعيا إلى عقد مناقشة أكثر تفاعلا وديناميكية وموضوعية يفتح فيها المجال للتحاور بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإطار تمويل التنمية.

الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٠ - في أعقاب مؤتمر مونتيري، نظر أيضا في إدراج بند عن تمويل التنمية في جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تعقد في تموز/يوليه من كل عام. وقد انتهت المناقشات المتعلقة ببند تمويل التنمية باتخاذ قرارات عن هذا الموضوع، تركز في معظمها على الجوانب المؤسسية للعملية. وكان أكثرها أهمية بصفة خاصة في هذا الصدد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٩، الذي أدى، كما ورد آنفا، إلى تغيير في موعد انعقاد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وأونكتاد وفي الشكل العام للاجتماع.

وأوصى القرار نفسه أيضا بإيلاء أهمية أكبر لبند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية خلال أعمال الدورة الموضوعية السنوية للمجلس.

٢١ - ونتيجة لذلك، واعتبارا من عام ٢٠١٠، خصص الجزء المتعلق بالتنسيق في الدورة الموضوعية السنوية للمجلس مزيدا من الوقت للنظر في بند جدول الأعمال المعنون ''متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''. وعلى سبيل المثال، تضمنت أعمال الجزء الخاص بتنسيق تمويل التنمية حلقات نقاش عن ''التعاون بين بلدان الجنوب وتمويل التنمية: الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا'' و ''الحوكمة الاقتصادية العالمية''(٢٠١٠)، و ''الحوكمة الاقتصادية العالمية والتنمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية'' و ''الانطلاق من اسطنبول: تقديم الدعم المالي للجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي'' (٢٠١١) و ''الآليات المبتكرة لتمويل التنمية'' (٢٠١٢).

جيم - مشاورات أصحاب المصالح المتعددين بشأن تمويل التنمية

٢٢ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٨، نظم مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة سلسلة من المشاورات بين أصحاب المصالح المتعددين لبحث المسائل المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل تمويل التنمية والترويج لأفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري.

٢٣ - وحدد مكتب تمويل التنمية، بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية المؤسسية وغير المؤسسية، مسائل تتعلق بالسياسات جرى تناولها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، يمكن أن تؤدي مناقشتها بشكل غير رسمي وعلى مستوى الخبراء بين أصحاب المصالح المتعددين إلى تيسير المناقشات المتعلقة بالسياسات في المنتديات الدولية. وقد نوقشت هذه المسائل في سلسلة من المشاورات، أجريت في مناطق مختلفة كي تؤخذ في الحسبان بشكل سليم التحديات والآفاق الإقليمية (A/60/289/Add.1). وكانت المشاورات تقنية أكثر من كونها اجتماعات سياسية، حيث عالجت الجوانب الموضوعية بغية حشد الإرادة السياسية المطلوبة لاتخاذ مسار عمل يتفق عليه. وشملت المواضيع التي تناولتها هذه المشاورات ما يلي: الديون الخارجية للبلدان النامية (٢٠٠٧ - حتى الآن)؛ التعاون الإقليمي بشأن تمويل التنمية (٢٠١٠-٢٠١١)؛ إعادة النظر في دور مصارف التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧)؛ بناء قطاع مالي جامع من أجل التنمية (٢٠٠٤-٢٠٠٥)؛ والديون السيادية من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

٢٤ - وقد أجرى عدد من المشاورات بالشراكة مع مؤسسات وهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والأونكتاد، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية. وتشمل أمثلة المشاورات التي أجريت بالتعاون مع المجتمع المدني تلك المتعلقة بتمويل المرافق الأساسية للجميع (٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ مع مؤسسة فريدريتش إبرت) والمسائل التنظيمية (٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ مع ائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي). وتشمل أمثلة المشاورات التي أجريت مع كيانات القطاع التجاري تلك المتعلقة بتعزيز قطاع الأعمال والأعمال الحرة في البلدان النامية (٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ مع مباشري الأعمال الحرة في منطقة نهر السند)؛ الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين فعالية المساعدة الإنمائية (٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ مع المنتدى الاقتصادي العالمي)؛ وتحسين المناخ للاستثمار الخاص (٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ مع المنتدى الاقتصادي العالمي).

٢٥ - وشمل المشاركون في هذه المشاورات ممثلين حكوميين (من بلدان نامية ومتقدمة)، ومسؤولين في منظمات متعددة الأطراف، وخبراء أكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال من ذوي الخبرة والتجربة التقنية ذات الصلة. وجرى تمويل بعض هذه الاجتماعات من تبرعات سخية من الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني لتمويل التنمية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات والتقارير الموضوعية عن هذه الاجتماعات من الموقع الإلكتروني لمكتب تمويل التنمية http://www.un.org/esa/ffd.

دال - دعم الأمانات

٢٦ - خلال مؤتمر مونتيري، طلب إلى الأمين العام أن يجري - بالتعاون مع أمانات الجهات المعنية المؤسسية الرئاسية - متابعة دائمة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر وكفالة الدعم الفعال للأمانات. وكانت الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٧٣/٥٧ أن يقدم تقريرا سنويا عن جهود المتابعة تلك. ويقوم الأمين العام، بالتشاور مع موظفي مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العامة عن متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمري مونتيري والدوحة، ونتائج أخرى (انظر الموقع www.un.org/esa/ffd).

رابعاً – الطرائق المتبعة في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة

ألف – متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

٢٧ – أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٥/٦٣، فريقا عاملا مفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وقد عقد الفريق العامل، إثر سلسلة من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن المسائل الإجرائية، ستة اجتماعات موضوعية، في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، بشأن المواضيع التالية: (أ) تأثير الأزمة في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون؛ (ب) وتعبئة موارد إضافية لتخفيف تأثير الأزمة على الأشد ضعفا؛ (ج) والحصول على الائتمان والتمويل الميسر، والوعاء الضريبي اللازم لتنفيذ سياسات مواجهة الدورة الاقتصادية، ونظام الاحتياطي العالمي الحالي؛ (د) وتحسين التنظيم والإشراف الماليين؛ (هـ) وإصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي، بما في ذلك صوت الدول النامية وتمثيلها في مؤسسات بريتون وودز؛ (و) وتعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية[٥]. وشمل الشكل العام للاجتماعات بيانات مقدمة من خبراء في منظمات دولية، وحكومات ودوائر أكاديمية والقطاع الخاص. وقدم هؤلاء الخبراء معلومات عن الآفاق الاقتصادية وتطور السياسات والتغيرات المؤسسية؛ وأعقبت البيانات مناقشات تفاعلية. وقد أوجزت نتائج هذه الاجتماعات في تقرير مرحلي قدمه الفريق العامل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين (A/64/884).

٢٨ – وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٦٥، مواصلة النظر في دورتها السادسة والستين في أكثر الطرائق فعالية لعملية المتابعة الحكومية الدولية للمؤتمر وطلبت إلى رئيس الجمعية في هذا الصدد أن يجري مشاورات مفتوحة وشاملة مع جميع الدول الأعضاء تتسم بالشفافية وحسن التوقيت. وعقد رئيس الجمعية بالاشتراك مع الأمين العام مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى في الجمعية عن ”حالة الاقتصاد العالمي والتمويل في عام ٢٠١٢“، أجريت في (نيويورك في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢)[٦]. وكانت المناقشات التي أجريت في إطار هذه المناسبة بمثابة مساهمة في عملية المتابعة التي كلف بها في مؤتمر عام ٢٠٠٩.

---

(٥) تفاصيل الاجتماعات الست متاحة على الموقع الإلكتروني لتمويل التنمية www.un.org/esa/ffd/events/2010GAWGFC/index.htm.

(٦) موجز المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى الذي قدمه رئيس الجمعية العامة متاح على الموقع الإلكتروني www.un.org/en/ga/president/66/Issues/worldfinancialcrisis/wfec.shtml.

٢٩ - وعملا بالفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر، أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشاورات غير رسمية بشأن كيفية تنفيذ الولايات الموكولة له على النحو الأكثر فعالية فيما يتعلق باستجابة الأمم المتحدة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ووردت نتائج هذه المداولات في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس (E/2009/119).

٣٠ - وقد أوصى المجلس، في قراره ٣٩/٢٠١١، ضمن جملة أمور أخرى، بأن تواصل الجمعية العامة النظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثارها على التنمية. بيد أن الجمعية لم تستأنف حتى الآن مناقشاتها بشأن إنشاء مثل هذا الفريق.

باء - إجراء حوار رفيع المستوى بشأن السياسات مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية عن التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي

٣١ - إن لحالة الاقتصاد العالمي تبعات خطيرة على عملية تعبئة الموارد من خلال القنوات المختلفة، لا سيما في البلدان النامية. وقد أجرى الجزء الرفيع المستوى من الدورات الموضوعية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حوارا رفيع المستوى بشأن السياسات مع رؤساء المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، تناولت التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي. وفيما يتعلق بالأساس التحليلي لهذا الحوار، يعد المنشور الرئيسي السنوي المعنون ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم'' الذي تشارك في إعداده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة والأونكتاد واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، بمثابة المرجع الرئيسي.

جيم - منتدى التعاون الإنمائي

٣٢ - كلَّف مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهمة ''عقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين لاستعراض الاتجاهات السائدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الاستراتيجيات، والسياسات، والتمويل، وزيادة الاتساق بين الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها مختلف الشركاء في التنمية، وتعزيز الصلات بين أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بوضع المعايير وأعمالها التنفيذية'' (قرار الجمعية العامة ١/٦٠). ووردت صلاحيات أكثر تفصيلا لمنتدى التعاون الإنمائي في قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس.

٣٣ - وأعاد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية التأكيد على أهمية منتدى التعاون الإنمائي باعتباره مركزاً محورياً داخل منظومة الأمم المتحدة للنظر بصورة شاملة في القضايا المتصلة بتنمية التعاون الدولي، وأقر بالجهود التي يبذلها المنتدى من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، شجعت الدول الأعضاء الجهود المستمرة في منتدى التعاون الإنمائي بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بإجراء دراسة شاملة للمسائل المتصلة بالتعاون الإنمائي الدولي، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (قرار الجمعية العامة ١/٦٥).

٣٤ - وقد عقد منتدى التعاون الإنمائي حتى الآن ثلاثة اجتماعات، في أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢. وضمت الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي، بما فيها الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف وجهات فاعلة من منظومة الأمم المتحدة، وكذلك منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين والحكومات المحلية والقطاع الخاص. ومن أجل تعزيز المناقشات بين مختلف أصحاب المصلحة، اشتمل المنتدى على طرائق وأشكال مختلفة، مثل المناقشات التفاعلية والحوارات الخاصة المتعلقة بالسياسات وحلقات العمل المواضيعية والإقليمية (انظر الموقع الشبكي: www.un.org/en/ecosoc/newfunct/2012dcf0.shtml). وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، تركزت معظم المواضيع التي تناولها المنتدى على الاتجاهات والالتزامات والسياسات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ومنها على سبيل المثال اتساق سياسات المعونة، والتزامات المعونة وتخصيص المعونة، وفعالية المعونة، والمساءلة المتبادلة، والقدرات المنشأة على المستوى القطري لتنسيق المعونة وإدارتها. غير أن بعض المواضيع تعدَّت المعنى الدقيق للمساعدة الإنمائية الرسمية وشملت، على سبيل المثال، التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون اللامركزي.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٢، أصبح برنامج منتدى التعاون الإنمائي أوسع بكثير نتيجة لاجتماعات متعددة جرت بموازاة ذلك، فضلا عن تمديد ساعاتها. وتجاوزت بعض المواضيع التي تناولها هذا اللقاء المساعدة الإنمائية الرسمية وغطت المجالات المواضيعية الأخرى لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، مما أدى إلى تداخلها مع الاجتماعات المتعلقة بتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، تركز أحد الحوارات بشأن السياسات العامة للاجتماع الذي عقدْ المنتدى في عام ٢٠١٢ على استخدام التعاون الإنمائي لتعبئة مصادر أخرى لتمويل التنمية، مثل تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية. وخلال الاجتماع ذاته، تناول اجتماع مائدة مستديرة موضوع الكيفية التي يمكن بها للتعاون الإنمائي أن يجتذب التدفقات الخاصة والأعمال الخيرية لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

والعالمية. ونُظم أيضاً اجتماع جانبي بشأن دور قطاعات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر والتمويل الشامل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

خامسا – الخيارات المتاحة في تعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية

٣٦ – حُددت في هذا الفرع ثلاثة خيارات لتعزيز طرائق عملية تمويل التنمية. والخيار الأول هو الاستمرار في التطور التدريجي الذي حدث حتى الآن. أما الخياران الثاني والثالث فإنهما سيمثلان تغييرات أكثر أهمية لآليات المتابعة الحالية، سواء من خلال إنشاء هيئة حكومية دولية أو من خلال تدابير لدمج عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية المستدامة مع تمويل التنمية. ويرد بيان السيناريوهات الثلاثة المختلفة وتقييمها أدناه.

ألف – الخيار الأول: الاستمرار في التطور التدريجي للطرائق القائمة

٣٧ – كما هو مبين في الفرع الثالث، فقد شهدت عملية متابعة تمويل التنمية تطوراً تدريجياً خلال العقد الماضي حيث بذلت الدول الأعضاء الجهود لتعزيزها وتكييفها مع الظروف والتحديات المتغيرة. وهكذا، وفي إطار متابعة مؤتمر الدوحة، أُدخلت تغييرات تدريجية على عملية متابعة تمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، تم تحديث شكل وتوقيت الاجتماع الرفيع المستوى الخاص السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد. وأعطيت أهمية أكبر لبند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية في أعمال الدورة الموضوعية السنوية للمجلس. وظلت المناقشات الموضوعية في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والاجتماع الرفيع المستوى الخاص السنوي للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد مواكبة للتحديات والتطورات الجديدة. فعلى سبيل المثال، ضم الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢ حواراً مواضيعياً بشأن مسألة تمويل التنمية المستدامة في فترة الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٨ – وعلاوة على ذلك، أقرت الولايات الصادرة مؤخراً عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بضرورة إعادة النظر في طرائق تمويل عملية التنمية بهدف تعزيزها (قرارا الجمعية العامة ٦٥/١٤٥، الفقرة ٣٠، و ٦٦/١٩١، الفقرة ٣٢، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢/٣١، الفقرة ١٨). وقد تناول المجلس في قراره ذاك قضايا ومجالات محددة ضمن عملية المتابعة المؤسسية يمكن تعزيزها، بما في ذلك مواصلة تحسين

جدول أعمال وشكل الاجتماع الرفيع المستوى الخاص السنوي للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومضاعفة الجهود لإشراك جميع أصحاب المصلحة في تمويل التنمية، ومناشدة الدول الأعضاء النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٣٩ - ومتابعة لذلك، اقترح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء فريق عامل مشترك تابع للمجلس ومجالس إدارة الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية في عملية تمويل التنمية. وسيقوم هذا الفريق بالبحث عن أكثر الآليات فعالية لتنفيذ قرار المجلس ٣١/٢٠١٢. وفي هذا السياق، سيشرع في إجراء مشاورات بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى الخاص السنوي للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد في عام ٢٠١٣، واستطلاع تدابير ملموسة لتعزيز الاتساق والتنسيق بين عمليتي متابعة تمويل التنمية ومؤتمر ريو+٢٠.

عناصر للتقييم

٤٠ - غير أنه لم يتبين بعد ما إذا كان المزيد من التطور التدريجي وفق المسارات المتخذة والمقترحة أعلاه سيكون كافياً لعكس اتجاه ما شهدته السنوات القليلة الماضية من فقدان شديد في الزخم السياسي، والذي تبدى أكثر وضوحا بوجه خاص في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. فقد كان هناك تراجع واضح على مر السنين في مستوى مشاركة الدول الأعضاء والجهات المعنية المؤسسية على حد سواء في تلك الاجتماعات. ومع أن ٣٣ وزيرا ونائب وزير قد شاركوا في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٣، فقد انخفض عدد المشاركين في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ وانخفض بشكل حاد في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وحضر ما مجموعه ٣ وزراء ونائب وزير آخر حوار رفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالمثل، كان هناك أيضا انخفاض كبير في الأقدمية بين ممثلي الجهات المعنية المؤسسية المشاركين في الحوارات الرفيعة المستوى. وقد حضر الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٣ المدير العام لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، ومدير البرنامج الإنمائي، والأمين العام للأونكتاد. وشارك واحد فقط من هؤلاء المسؤولين في الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ ولم يشارك منهم أحد منذ ذلك الحين. ومن بين المؤشرات الأخرى على فقدان الاهتمام في ذلك الاجتماع الانخفاض الحاد في عدد اجتماعات المائدة المستديرة للجهات المعنية المتعددة: فقد شارك ثلاث جهات منها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بالمقارنة مع ست في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، وشاركت ثماني جهات في أول اجتماع من هذا القبيل عقد في عام ٢٠٠٣.

٤١ - وأدت التنقيحات التي أدخلت في عام ٢٠٠٩ على شكل وتوقيت الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، بهدف زيادة عدد المشاركين، إلى حضور متزايد للمديرين التنفيذيين من مؤسسات بريتون وودز. غير أن مستويات المشاركة لا تزال أقل من المستويات التي شوهدت خلال منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حينما كان هناك زخم سياسي كبير مرتبط بعملية متابعة تمويل التنمية. ويبدو أن المعنى الضمني السلبي لهذه التنقيحات هو الانخفاض في مستوى المشاركة الوزارية مقارنة بالوقت الذي كان فيه الاجتماع يعقد مباشرة بعد الاجتماعات التي تعقد في فصل الربيع مع مؤسسات بريتون وودز في شهر نيسان/أبريل.

٤٢ - وثمة تطورٌ جدير بالذكر يتعلق بالحوارات الرفيعة المستوى والاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى، وهو التخلي عن ممارسة عقد جلسات استماع غير رسمية مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال، كانت تعقد قبل هذه الاجتماعات. ففي ما يخص الحوارات الرفيعة المستوى، استمرت هذه الجلسات حتى عام ٢٠٠٧، وفي ما يتعلق بالاجتماعات الرفيع المستوى الخاص، انتهت هذه الجلسات بعد عام ٢٠٠٤. ولم يكن السبب في توقف هذه الاجتماعات هو عدم اهتمام الجهات المعنية المؤسسية، بقدر ما كان الحضور والمشاركة المتفرقين على نحو متزايد من جانب الوفود.

٤٣ - وكان من بين المؤشرات الأخرى على تراجع الزخم السياسي عدم التشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين الجدد بشأن تمويل التنمية، وبصفة عامة، الحضور المتدني للجهات المعنية غير المؤسسية في هذه العملية. ويمكن لمشاورات أصحاب المصلحة المتعددين أن تساعد على تحسين الصفة الموضوعية لعملية تمويل التنمية، وتضيف مساهمات قيمة إلى الحوار بشأن السياسات العامة وتعزز توافق الآراء حول الإصلاحات في مجال السياسات. وفي حين كانت هناك عدة مسارات لمشاورات جرت بين أصحاب المصلحة المتعددين بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، فإن المسار النشط الوحيد حاليا هو المتعلق بالديون الخارجية للبلدان النامية (الذي ينظمه في المقام الأول مكتب تمويل التنمية). ونظراً لأن هذه المشاورات تموَّل عن طريق تبرعات الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، فإن اضمحلال الصندوق الاستئماني لتمويل التنمية قد يكون مرتبطاً بفقدان الزخم السياسي الذي تجلى في هذه العملية خلال السنوات الأخيرة.

٤٤ - واستشرافاً للمستقبل، قد يكون التطور التدريجي المستمر لعملية تمويل التنمية غير كاف لمعالجة الانخفاض الكبير في عدد المشاركين من جميع فئات أصحاب المصلحة. وعلاوة

على ذلك، لا يأخذ هذا الخيار في الاعتبار الولايات الجديدة والموازية التي غدت تنشأ، مثل تلك المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، والتي يمكن أن تؤثر في تماسك عملية تمويل التنمية مع عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، لا تواكب التدابير المتخذة والمقترحة في إطار هذا الخيار التقدم المحرز في طرائق العمليات القائمة المرتبطة بها، مثل منتدى التعاون الإنمائي.

باء – الخيار الثاني: إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة

٤٥ – منذ اعتماد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، طرحت طائفة من الجهات المعنية بتمويل التنمية مقترحات محددة لإنشاء هيئة حكومية دولية جديدة بهدف تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية.

مقترحات من الأمين العام

٤٦ – تقدم الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بمقترحات لإنشاء آلية حكومية دولية جديدة بإمكانها أن تعزِّز عمليه متابعة تمويل التنمية (انظر A/58/216 و A/59/2005 وA/60/289 و A/62/217 و A/63/179 و A/64/322). فعلى سبيل المثال، أشار الأمين العام، في تقريره الأول إلى الجمعية العامة بعد مؤتمر مونتيري إلى، أنه استناداً إلى خبرة مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، سوف يستفيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من اختيار فريق من دوله الأعضاء يتسم بالحجم المناسب والصفة التمثيلية الواجبة، ويضطلع عند الضرورة بمشاورات فنية تجري وجهاً لوجه مع زملاء بالمؤسسات الأخرى. واقترح أيضا أن ينظر المجلس في إنشاء آلية مناسبة، من قبيل لجنة متوازنة جغرافياً أو مكتب موسع أو ترتيب مماثل، لمساعدته على التحضير بشكل فعال لاجتماع الربيع السنوي، وعلى تناول ما يتصل بذلك من جوانب متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الداخلة في نطاق اختصاص المجلس (A/58/216، الفقرة ١٨٢).

٤٧ – وقدم الأمين العام، في مذكرته عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، معلومات أساسية واقترح على الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، الذي عقد في نيويورك يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نقاطاً للتفكير فيها، في إطار موضوع ”تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية“ (E/2009/48). واستعرض الأمين العام مجموعة المقترحات التي قُدمت حتى الآن، واقترح الجمع الفعلي بين خصائص ومعايير وأهداف معينة. واقترح بشكل أكثر تحديداً

إنشاء لجنة للتمويل من أجل التنمية تكون ممثَّلة ويتعدد فيها أصحاب المصلحة وتابعة إما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى الجمعية العامة. وستضم هذه اللجنة أعضاء مجموعهم ٣٦ عضواً وتضم ١٨ عضواً مستمدين من وفود الأمم المتحدة، و ٦ ممثلين عن المجلس التنفيذي للبنك الدولي، و ٦ من المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وواحد من كل من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وواحد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، وواحد من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وواحد من كل من المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية. وستجتمع اللجنة مرتين في السنة، وستحل محل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومحل الحوارات الرفيعة المستوى التي تجريها الجمعية العامة كل سنتين (E/2009/48، الفقرات ٥٨ إلى ٦٠).

مقترح من مجموعة السبعة والسبعين والصين

٤٨ - شددت مجموعة الـ ٧٧ والصين في إعلانها الوزاري المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على أهمية إنشاء آلية متابعة مناسبة داخل منظومة الأمم المتحدة لسد الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذ الالتزامات، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة لتمويل التنمية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر www.g77.org/doc/Declaration2011.htm). وشددت على أن من المهم أيضا أن تدعم الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى تعزيز عملية تمويل التنمية وتحقيق مزيد من التقدم فيها، فمن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز تماسك النظم المالية والتجارية واتساقها بما يكفل دعمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

مقترح من مجموعة ريو

٤٩ - قدمت مجموعة ريو مقترحا محددا بشأن الشكل والطرائق التي يمكن أن تأخذها هذه الهيئة الحكومية الدولية في سياق دورات الاستعراض التي عقدت إعدادا لمؤتمر الدوحة (انظر: www.un.org/esa/ffd/doha/chapter3/G-Rio_proposal.pdf). وتدعو المجموعة في مقترحها إلى إنشاء منتدى لتمويل التنمية يجتمع مرتين في السنة قبل الاجتماعات نصف السنوية التي تعقدها مؤسسات بريتون وودز وتعقبه سنويا مناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تكون مركزة على النتائج. والمعايير الرئيسية التي يسترشد بها في إنشاء الآلية الجديدة هي أن تكون متكاملة ودورية ومتعددة القطاعات وديناميةوتفاعلية وديمقراطية ومتوازنة، وأن تستخدم الموارد استخداما رشيدا. وسيتألف المنتدى ذاته من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٨ أو ٣٦ أو ٥٤ بلدا)؛ والمديرين التنفيذيين من مجلس إدارة كل من البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي (٥ مديرين من كل منهما)؛ ورئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد؛ وممثلي المنظمات الحكومية الدولية الأخرى المعنية (٢)؛ وممثلين للجان الإقليمية للأمم المتحدة (٥)؛ وممثلين من منظمات المجتمع المدني(١) وكيانات قطاع الأعمال التجارية(١).

٥٠ - ووفقا لهذا المقترح، يكون منتدى تمويل التنمية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ويتولى استعراض ورصد الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة، وتحديد العقبات والتحديات والمسائل المستجدة، وتركيز مداولاته على وضع توصيات للعمل تكون أساسا لقرار تتخذه الجمعية في وقت لاحق.

مقترحات من المجتمع المدني

٥١ - قدمت منظمات المجتمع المدني مقترحات كثيرة بشأن إنشاء لجنة حكومية دولية لتعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية. وحددت مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بمؤتمر الدوحة النقاط المشتركة، وقدمت مقترحا باسم منظمات المجتمع المدني البالغ عددها ٥٢ منظمة. وأوصت المجموعة بإنشاء آلية متابعة حكومية دولية جديدة ينبغي: (أ) أن تجتمع دوريا وعلى فترات متقاربة؛ (ب) وأن تنتهي إلى نتيجة يتم التوصل إليها بالتفاوض؛ (ج) وأن تكون على أعلى مستوى، وأن تضم على وجه الخصوص كبار المسؤولين في الوزارات الاقتصادية الرئيسية؛ (د) وأن يُفسح فيها مجال للمجتمع المدني كما كان الحال منذ بداية عملية التمويل من أجل التنمية؛ (هـ) وأن توفر الشرعية الضرورية والتوجيه السياسي والقيادة فيما يتعلق بمسائل المتابعة المحددة (انظر: http://www.un.org/esa/ffd/doha/hearings/civilsociety/KeyRecommendations.pdf).

مقترح من قطاع الأعمال التجارية

٥٢ - يمكن أن تكفل آلية حكومية دولية مركزية أيضا التفاعل والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والقطرية بشأن تمويل التنمية، حسب اقتراح قطاع الأعمال التجارية. ويمكن أن تكمل المقترح الذي قدمته اللجنة التوجيهية المعنية بقطاع الأعمال التجارية في بيانها الصادر في مؤتمر الدوحة، الذي أبرز ضرورة إيجاد عملية محددة طويلة الأجل لمتابعة تمويل التنمية مع تبادلات تقنية تشغيلية موجهة نحو تحقيق النتائج على المستوى اللامركزي، يشارك فيها خبراء من القطاعين العام والخاص، بهدف وضع خرائط طرق وأدوات ومقاييس للأداء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يعقد المكتب المعني بتمويل التنمية وغيره من الهيئات المعنية بتمويل التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، اجتماعات عالمية وإقليمية وقطرية بشأن تمويل التنمية.

ويمكن تعيين بلدان ومناطق رائدة في مجال تمويل التنمية. ويتمثل محور التركيز في وضع وتعزيز آليات وبرامج وسياسات وأدوات فعالة تكفل الاستفادة بالموارد الرسمية المحدودة المتاحة، بما فيها موارد الوكالات الإنمائية، باستغلال الموارد الآتية من القطاع الخاص والمؤسسات. وتشمل العملية تحديد وتقاسم التحديات والعوائق وقصص النجاح والفشل، والحلول الممكنة والأدوات التي يمكن بها النهوض بفعالية المعونة (انظر: http://www.un.org/esa/ffd/doha/businessector/doha_statement.pdf). ويمكن أن تساعد آلية حكومية دولية مركزية في تنسيق هذه الأنشطة على جميع المستويات.

عناصر للتقييم

٥٣ - ينطوي إنشاء آلية حكومية دولية جديدة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية على مزايا متعددة. فبدلا قصر العملية على عقد اجتماع سنوي واحد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماع رفيع المستوى كل سنتين في الجمعية العامة، على النحو المشار إليه في الفرع الرابع، ستكون هناك هيئة صغيرة مخصصة تساعد في ضمان المتابعة والرصد على نحو مستمر، وفي نهاية المطاف تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ونتائجهما ذات الصلة. ويمكن أن تكون المناقشات في هذه الهيئة ذات طابع أكثر تفاعلا من التبادل الرسمي للمواقف القطرية والمؤسسية، الذي يجري في اجتماعات المتابعة الحالية. ومن شأن إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تلك الهيئة، أن يمكنها من أخذ طائفة عريضة من وجهات النظر بعين الاعتبار. ويمكن أن تتعايش هذه الهيئة العملية الرسمية الجارية حاليا وتحول الزخم الذي يتحقق في الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس والحوارات الرفيعة المستوى للجمعية إلى مزيد من المناقشات وإجراءات المتابعة المحددة. وفضلا عن ذلك، ستساعد هذه الهيئة في الأعمال التحضيرية لهذه الاجتماعات فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والموضوعية، وتقيم بذلك صلة لإيجاد حلقة للتعاضد المتبادل بين اجتماعات الجمعية والمجلس بشأن تمويل التنمية وأعمال الهيئة الحكومية الدولية المقترحة ذاتها. ولتحقيق أقصى قدر من الفعالية لهذه الهيئة الحكومية الدولية، تتمثل الخطوة الأولى الهامة في الإفادة من الدروس وأفضل الممارسات المستخلصة من اللجان الفنية الأخرى. ويمكن إنجاز هذه الخطوة عن طريق إعداد الأمانة العامة تقريرا مقارنا. ويتطلب تقدير الاحتياجات من الموارد، تقديم مشروع اقتراح محدد إلى الجمعية أو إلى المجلس، لكي تتمكن الأمانة العامة من إعداد بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٥٤ - ويتعلق الضرر الذي يشوب إنشاء هذه الهيئة الحكومية الدولية بالافتقار إلى إرادة سياسية لدى بعض الدول الأعضاء في إنشاء آلية حكومية دولية أخرى نظرا للمجموعة

المعقدة من اللجان الرئيسية واللجان الأخرى الموجودة التي تقدم تقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويبين التقييم الوارد في هذا التقرير أن المقترحات المتعلقة بهذه الآلية يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٣، وإن لم يتحقق شيء نتيجة لعدم التوافق السياسي في الآراء ولأسباب مؤسسية أخرى.

جيم - الخيار الثالث: كفالة التنسيق والاتساق مع العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة

٥٥ - لقد تمخض مؤتمر ريو+٢٠ عن تجدد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. ويُعد الانتقال إلى اقتصاد أخضر وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة ويقتضي إحداث تغييرات هيكلية وتكنولوجية رئيسية. ويتطلب الانتقال نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة تعبئة موارد مالية كبيرة، على النحو المشار إليه في المناقشة بشأن تمويل التنمية المستدامة في الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، المعقود في نيويورك، في ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ (انظر الوثيقة A/67/81-E/2012/62).

٥٦ - وجرى التسليم في مؤتمر ريو+٢٠ بأن من الأهمية بمكان تعزيز الدعم المالي من جميع المصادر من أجل التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وجرى التسليم أيضا بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة، والاستخدام الفعال للتمويل، من أجل تقديم دعم قوي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، اتفق قادة العالم على إرساء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة، بدعم تقني من منظومة الأمم المتحدة وبالتشاور على نطاق واسع وبشكل منفتح مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية، بغية تقييم الاحتياجات من التمويل، والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وتآزرها وتقييم المبادرات الإضافية، بهدف إعداد تقرير تُقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، تقرر أن تتولى تنفيذ هذه العملية لجنة حكومية دولية، تضم ٣٠ خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، وأن تختتم أعمالها بحلول عام ٢٠١٤. وطُلبت إلى الجمعية أن تنظر في تقرير اللجنة الحكومية الدولية وتتخذ الإجراءات المناسبة.

عناصر للتقييم

٥٧ - نظرا لضخامة احتياجات التمويل اللازمة لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد مستدام، يتعين جمع الموارد المالية من مجموعة كاملة من المصادر الخاصة والعامة والمختلطة، وعن طريق قنوات وأدوات متعددة. وتوفر عملية تمويل التنمية إطارا مفيدا للسياسات لتحديد وتقييم احتياجات التمويل من أجل التنمية المستدامة عبر المجموعة الكاملة من مصادر التمويل. وتتضمن العملية ستة مجالات للسياسات، ألا وهي تعبئة الموارد المالية المحلية، وتعبئة الموارد المالية الدولية، والتجارة والتعاون المالي والتقني، والديون الخارجية، والقضايا العامة.

٥٨ - وتتطلب تعبئة الموارد واستخدامها الفعال من أجل التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية اتخاذ إجراءات في كل من مجالات السياسة المحددة في عملية مونتيري. وسيكون من الأهمية بمكان جمع الموارد العامة وإعادة توجيهها، إلى جانب السياسات العامة ذات الصلة، بما فيها السياسات المتعلقة بالضرائب والإعانات والمشتريات، من أجل زيادة الاستثمارات في التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، تكمن إحدى الوظائف الاستراتيجية الهامة للتمويل من القطاع العام في الاستفادة من المصادر الخاصة والبدء في استثمارات الاقتصاد الأخضر. وعلاوة على ذلك، بدأ القطاع الخاص بالفعل في توفير موارد من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق الاستثمار الداخلي والاستثمار العابر للحدود. فعلى سبيل المثال، يجري توجيه نسبة معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نحو استثمارات الاقتصاد المستدام. وحظيت باهتمام متزايد التجارة المستدامة وتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة في إطار السياسات المتعلقة بالدين الخارجي، مثل تعبئة الموارد عن طريق تخفيف الدين ومقايضة الديون بالبيئة. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا حيويا في مواجهة تحديات التنمية المستدامة في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، كانت آليات ومرافق التمويل الابتكارية[٧] التي تدعم تنفيذ السياسات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وسيلة لتوفير الأموال لأغراض التنمية المستدامة. ويشمل ذلك آليات رئيسية مثل الاتجار بتراخيص انبعاثات غاز الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصناديق الاستثمار في مجال المناخ. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية في تهيئة الظروف اللازمة على مستوى النظام الاقتصادي والمالي الدولي لتخصيص وتعبئة الأموال من أجل التنمية المستدامة.

(٧) انظر مثلا حلقة نقاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن ''آليات التمويل الابتكارية من أجل تمويل التنمية''، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر: www.un.org/esa/ffd/ecosoc/2012/SpecialEvent_IM.htm).

٥٩ - وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٢/٣١، إلى الفقرات من ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، وشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواج الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية. وعلى أساس تلك التوجيهات ومع مراعاة مناسبة إطار مونتيري الراسخ، يتمثل أحد الخيارات في تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية بدمجها مع العملية الحكومية الدولية المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة واللجنة المتصلة بها المقرر إنشاؤها بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. وعلى المدى الطويل، سيساهم هذا النهج أيضا في تيسير استكشاف أوجه التآزر والصلات مع العمليات المتعلقة بتحديد أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٠ - ومن جهة أخرى، قد يثير هذا الخيار شواغل بشأن المبالغة في تركيز عملية تمويل التنمية على التنمية المستدامة، على حساب الجوانب الأخرى التي لا ترتبط مباشرة ببرنامج عمل التنمية المستدامة. غير أنه يمكن أخذ هذه المخاوف في الاعتبار في المناقشات بشأن الترتيبات المؤسسية والإجرائية المحددة.

سادسا - استنتاجات

٦١ - اعتُبر التطور التدريجي المستمر للطرائق القائمة لعملية متابعة تمويل التنمية أحد الخيارات لتعزيز متابعة تمويل التنمية. بيد أنه ليس من المحتمل النجاح في عكس التراجع الحاد في الزخم السياسي الذي شهده العقد الماضي، حسبما يتبدى في انخفاض عدد الدول الأعضاء والجهات المؤسسية المعنية المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية لعملية تمويل التنمية، مثل الحوار الرفيع المستوى والاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٢ - ويشير معظم المقترحات المحددة المتعلقة بإنشاء هيئة حكومية دولية جديدة لتعزيز متابعة تمويل التنمية إلى آلية دينامية تتسم بالكفاءة تضم أصحاب مصلحة متعددين، وتتألف من عدد محدود من الأعضاء لكن لهم صفة التمثيل الواجب، ويمكن أن تكفل التنسيق الفعال لرصد وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. غير أنه لم تُتخذ أي إجراءات بشأن هذه المقترحات بسبب الافتقار إلى التوافق السياسي في الآراء، رغم المبادرات المتعددة التي اتخذتها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة خلال العقد الماضي.

٦٣ - وتوفر العملية الجارية لتمويل التنمية إطارا شاملا لمناقشة تمويل جميع جوانب التنمية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اتفقت الدول الأعضاء

على الحاجة إلى إجراء مناقشة منفصلة بشأن الخيارات المتعلقة بوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة من أجل تيسير تعبئة الموارد واستخدامها الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تود لجنة الخبراء الحكومية الدولية المقرر إنشاؤها لهذا الغرض أن تنظر، كجزء لا يتجزأ من أعمالها، في الكيفية التي يمكن بها أن تساهم بما تقترحه الدول الأعضاء من خيارات فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة في تحقيق النوايا التي أعلنتها الدول الأعضاء، وهي بحث خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٥/١٤٥، الفقرة ٣٠)، وتعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواج الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢/٣١، الفقرة ٤).

٦٤ - ويمكن لبعض طرائق العمليات ذات الصلة تكملة هذه الخيارات لتعزيز عملية تمويل التنمية التي يتناولها هذا التقرير، مثل مختلف طرق إشراك مشورة الخبراء في العملية الحكومية الدولية، وزيادة استخدام الأشكال المخصصة والمواضيعية، وتكملة العملية الحكومية الدولية بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان الاتساق والتنسيق في التنفيذ، وتتبع التقدم المحرز في ضوء مجموعة من المؤشرات المحددة، عن طريق التقارير التحليلية مثلا.